دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. عبدالعزيز طارق الصقعبي

يحال إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي
يوزع على الأعضاء

٢٠١٣/١٠/٢٠

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣
في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه النص التالي:

" الهيئة العامة للقوى العاملة هيئة يشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية أو الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء، ويكون لها ميزانية تدرج تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣
في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

صدر القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة، وقد تضمن في نصوصه مجموعة من الأحكام المنظمة للهيئة العامة، كتحديد اختصاصات الهيئة، وتشكيل مجلس الإدارة، واختصاصه، والقواعد الإدارية والمالية، ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة (٢) باعتبار ميزانية الهيئة ميزانية ملحقة.

وغني عن البيان، أن المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي قد وضع خصائص محددة للجهات ذات الميزانية الملحقة، وهي أن تمارس نشاطاً مميزاً، وتقدم خدمات تتطلب قياس تكلفتها، وغيرها من الخصائص، والناظر للهيئة العامة للقوى العاملة يدرك أن عمل الهيئة تنظيمي رقابي لا يتوافق مع خصائص الجهات ذات الميزانية الملحقة.

لذا جاء الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٢) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه، لتغير نوع ميزانية الهيئة من ميزانية ملحقة إلى ميزانية ضمن الميزانية العامة للدولة، كالوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.